

«التوجه الفلسطيني إلى الأمم المتحدة وعضوية فلسطين»

د. سمير عوض *

بعد نجاح الجهود الفلسطينية في انتزاع الاعتراف الدولي بفلسطين كدولة غير عضو (عضو مراقب) في الأمم المتحدة ونجاح الرئيس أبو مازن في تحقيق نصر دبلوماسي كبير تمثل في اعتراف ١٣٨ دولة بدولة فلسطين، وامتناع ٤١ دولة عن التصويت واعتراض ٩ دول من بينها إسرائيل وأمريكا وكندا ومجموعة من الجزر الصغيرة في المحيط الهادي. هذا النصر الدبلوماسي ينتظر نصراً سياسياً بترتيب البيت الداخلي وانهاء الانقسام، وبهذا تكتمل حلقات الانجاز الثلاث التي شملت نصراً عسكرياً للمقاومة في غزة، ونصراً سياسياً دبلوماسياً للرئيس محمود عباس في نيويورك، ويتبقى على رأس جدول الأعمال الفلسطيني توحيد الوطن الفلسطيني وإنهاء الانقسام.

وكتيجة لهذا الجهد الفلسطيني المتكامل وبالتعاون مع الدول الشقيقة والصديقة، سجل الفلسطينيون بإجماع المراقبين الدوليين نصراً أخلاقياً وسياسياً، على طريق تحقيق العضوية الكاملة لفلسطين في الأمم المتحدة، وذلك عن طريق اعتراف الجمعية العمومية للأمم المتحدة بفلسطين كدولة غير عضو في المرحلة الأولى وهذا سوف يعيد القضية الفلسطينية إلى مربع التحرر من الاحتلال وليس إلى التفاوض ضمن موازين قوى مختلة حول الحدود والصلاحيات والمياه وغيرها .

الرواية الفلسطينية برزت بشكل واضح ومؤثر في أعلى المنصات الدولية وبتنفيذ وإلقاء الرئيس الفلسطيني وكانت الرسالة الفلسطينية ناجحة ومسيطرة خصوصاً بالمقارنة بالرؤيا الإسرائيلية غير الشرعية والتي لم تشر إلى المعضلة الأساسية المواجهة للشعبين الفلسطيني والإسرائيلي، وركزت على الخطر الإيراني المزعوم، وكذلك الرؤيا الأمريكية الضبابية للحل بما تحويه من بعد عن القانون الدولي والتي أثارت تساؤلاً حول جدية «عملية السلام» والراعي الأمريكي لهذه العملية.

إن الخطوات التي تقوم بها القيادة الفلسطينية تهدف إلى سحب المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية من ساحة

* باحث فلسطيني

الاتفاقيات الثنائية المبنية بالأساس على موازين القوى المختلفة بشكل كبير لصالح الاحتلال الإسرائيلي إلى ساحة الأمم المتحدة والقانون الدولي والأخلاقيات الأساسية الناظمة للعلاقات الدولية والقواعد الآمرة في القانون الدولي التي تقف إلى جانب حق تقرير المصير لكل الشعوب، وضرورة إنهاء الاحتلال الأخير حسب القانون الدولي وهو احتلال إسرائيل للأرض الفلسطينية .

إن الحل السلمي للتفاوضي المبني على رؤيا دولتين لشعبين هو الحل الوحيد الممكن للمسألة الفلسطينية القومية بإنشاء الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف وإيجاد حل عادل وفق القانون الدولي وبخاصة القرار ١٩٤ لقضية اللاجئين الفلسطينيين. وبهذا يشكل هذا التصور حلاً للقضية الفلسطينية وللاحتلال الإسرائيلي ولكل القضايا العالقة بين الشعبين .

ولندرة وسائل الضغط والقوة الفلسطينية تجاه إسرائيل، فإن المراقب الدولي والمفاوض الفلسطيني أقنع نفسه بأن إقامة دولة فلسطينية مستقلة هو بالأساس مصلحة إسرائيلية إستراتيجية. وهذا كان حجر الأساس في دور الوسيط الأمريكي وفي توجهات المجتمع الدولي وقوى السلام (إن وجدت) الإسرائيلية. والآن بعد مرور ما يقارب ٢٠ عاماً على المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية بات من الواضح مغادرة الطرف الإسرائيلي لهذا الإجماع الدولي الداعم لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة دولة فلسطينية مستقلة في حدود عام ١٩٦٧ ووقف الاستيطان. وهذا ما عاد للتأكيد عليه الرئيس أبو مازن وسط ترحيب دولي، بفلسطين والحقوق الفلسطينية، كإضافة جديدة للمنظمة الدولية.

يجب التذكير أيضاً بأن الطلب الفلسطيني لتجميد الاستيطان الإسرائيلي في المناطق الفلسطينية المحتلة منذ العام ١٩٦٧ لم يعد كافياً في ظل الظروف الحالية، ولا يكفي أبداً أن تقرر القيادة تعليق أو تجميد المفاوضات لحين وقف الاستيطان كون الاحتلال الإسرائيلي مستمر في نشاطاته الاستيطانية بكل الأحوال سواء قمنا بتعليق المفاوضات أم لا، والأصل هو الدعوة إلى إزالة المستوطنات وليس إلى تجميد الاستيطان، فالحاجة هنا هي في حلول أكثر جذرية لموضوع الاستيطان والاستهتار الإسرائيلي بالالتزامات حسب القانون الدولي للدولة المحتلة . تشير القراءات في الحالة الفلسطينية إلى أن الرباعية الدولية أصبحت جسماً مشلولاً غير قادر على أي إنجاز في المنطقة وأن تحييز أمريكا المفضوح لإسرائيل (حتى وإن كان بهدف كسب الأصوات الانتخابية في أمريكا) هو العائق الجدي أمام تحقيق اتفاق سلام بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي.

فالدعوة الآن قد تكون لحل الرباعية الدولية وسحب موقع الوسيط أو راعي عملية السلام من أيدي أمريكا كرد على الموقف الأمريكي في الأمم المتحدة المعادي لحقوق شعبنا. مما يؤدي إلى نقل المعركة الدبلوماسية كاملة إلى ساحة القانون الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة، ومن ثم إخراج العملية السلمية من دائرة التعنت الإسرائيلي والانحياز الأمريكي المطلق لإسرائيل إلى دائرة العدالة وحق تقرير المصير لكل الدول وتطبيق القانون الدولي على الصراعات والأزمات الدولية.

وبالتالي يجب على الفلسطينيين الآن وبعد عودتهم من الأمم المتحدة العمل على تشكيل وتفعيل خطة

إستراتيجية واضحة لدعم التوجه الفلسطيني أمام المجتمع الدولي حتى يتمكن من إحراز النتائج المرجوة. وأولى هذه الخطوات هي حل قضية الانقسام الفلسطيني المؤسف مرّة وإلى الأبد. والحقيقة أن هذه هي الخطوة التي لها ما بعدها كأساس للإستراتيجية الفلسطينية للمرحلة القادمة.

الشعب الفلسطيني في مواجهة الاحتلال والمستوطنين:

لقد حقق الشعب الفلسطيني عبر نضاله المتواصل تأييداً كبيراً لحقه في تقرير المصير وتحرره من الاحتلال. وهنا يكمن أحد مصادر القوة الرئيسة للفلسطينيين وهو التأييد العالمي عبر المؤسسات الدولية، والقانون الدولي، وجماهير شعوب العالم لحقوق شعبنا وحرية. فلا توجد مقارنة بين الموقف الفلسطيني المطالب بحق تقرير المصير وبين الموقف الإسرائيلي الذي يتحدث عن توسيع الاستيطان اليهودي في المناطق المحتلة كروية للمستقبل. في الواقع يوجد لدى الشعب الفلسطيني العديد من مصادر القوة التي لا يجوز إهمالها في التخطيط للمرحلة القادمة، وأول هذه المصادر هو وجود الشعب الفلسطيني على أرضه رغم كل محاولات المحتل الإسرائيلي اقتلاعه. وهذا العامل الذي هو مصدر قوة أكيد، لا زال العامل الأكثر ثباتاً في صالح الشعب الفلسطيني، والأكثر قلقاً في الجانب الإسرائيلي. فرؤية الحركة الصهيونية لمشروع الوطن القومي اليهودي كانت تتضمن تفرغ الأرض الفلسطينية من سكانها الأصليين وإحلال المستعمرين اليهود مكانهم كتطبيق عملي للمصطلح «استعمار استيطاني-تفريغي». إلا أن صمود الشعب الفلسطيني افضل هذا المخطط إلى الأبد. فالمواطنون الفلسطينيون في الدولة العبرية، الذين بقوا فوق أرضهم حتى بعد النكبة عام ١٩٤٨، يشكلون خمس السكان. وعدد السكان الفلسطينيين على أرض فلسطين التاريخية يساوي تقريباً عدد المستعمرين اليهود فيها.

أما ثالث هذه العوامل وهو عامل لم يكن موجوداً في الانتفاضة الأولى مثلاً، فهو وجود السلطة الوطنية الفلسطينية وللمرة الأولى في التاريخ، على أرض فلسطين. لا يمكن التقليل من أهمية هذا العامل حتى لمن يختلف سياسياً مع السلطة الفلسطينية، فالسلطة تعني آلية حكم قائمة على وجود مؤسسات اقتصادية، تعليمية، صحية ونظام واستمرارية. فالسلطة عامل مهم من عوامل تثبيت الشعب الفلسطيني على أرضه الوطنية كمقدمة لإقامة دولته المستقلة، عبر عملية تنمية نضالية متكاملة.

ويقف المجتمع المدني الفلسطيني موقفاً داعماً باتجاه تأسيس الدولة الفلسطينية المستقلة، من خلال علاقاته الواسعة بالمجتمعات المتطورة والداعمة، مادياً أو معنوياً للموقف الفلسطيني على الساحة العالمية. ويتجلى هذا الموقف في حركات المقاطعة الاقتصادية والأكاديمية لإسرائيل. ويضغط المجتمع المدني الفلسطيني باستمرار وبثبات لتطوير المؤسسات الديمقراطية في فلسطين وتحقيق العدالة أمام القانون للمواطن الفلسطيني وزيادة الشفافية في المؤسسات الرسمية وباقي قضايا النزاهة والحكم الصالح.

يلعب الإعلام دوراً رئيساً في إيصال رسالة المجتمع الفلسطيني إلى المجتمع الدولي، وهنا تتحمل السلطة الفلسطينية العبء الأكبر في تحديد وصياغة هذه الرسالة وتفعيلها ونشرها عبر أجهزتها الإعلامية ومؤسساتها.

ويجب الانتباه إلى خطر إيصال رسائل متناقضة أو متضاربة إلى المجتمع الدولي. إلا أن الخطر يتضاعف إذا ما تم توجيه رسائل متضاربة إلى المجتمع الفلسطيني نفسه، والإعلام الفلسطيني منقسمٌ على نفسه ما بين تلفزيون فلسطين في رام الله وتلفزيون الأقصى في غزة، وتضيق الرسالة الإعلامية الفلسطينية الموحدة بين السطور. يجب أن تكون هناك دراسة واعية وجدية تشمل كل مكونات الفيسفساء الفلسطينية السياسية، بتقييم الخيارات وما بعدها، وترتيب المستقبل الفلسطيني دون تحقيق مصلحة فئوية، فإن هذا ما يحتاجه الشعب الفلسطيني بكل مكوناته وأماكن تواجده.

قد يبدأ التقدم بهذا الاتجاه عند تفعيل المصالحة، لإعادة ترميم الفراغ السياسي في السلطة، وترتيب البيت الفلسطيني من خلال وجود موقف موحد، يحافظ على مكاسب الشعب الفلسطيني على الأرض، كما يضمن للشعب الفلسطيني وجود وسائل وآليات متعلقة بتحقيق حقوقه المضمونة وفق القانون الدولي كبسط السيادة على كامل الأرض الفلسطينية المحتلة، وحل عادل لمشكلة اللاجئين، وإزالة المستوطنات وغيرها من المعضلات، دون إجباره على إلغاء أي حق أو التنازل عنه. بذلك يكون الشعب الفلسطيني يحرز تقدماً على الأرض وإن كان الحل النهائي متروكاً للأجيال القادمة.

حل الدولتين لشعبين: هل مازال ممكناً؟

إن الخيارات والبدائل المتاحة أمام الفلسطينيين تنحصر في مجموعتين رئيسيتين هما:

أولاً: خيار الوضع القائم وهو ما يمكن تسميته بخيار السلام الاقتصادي الذي لا يشترط فيه وجود سلام، ولا وجود رخاء اقتصادي، إنما هو الحل حسب تصميم نتنياهو والحكومة اليمينية الحالية، فلا وقف للاستيطان ولا دولة مستقلة في نهاية المفاوضات، ولا سيادة ولا عودة للاجئين، وإنما مزيداً من التفاوض واستمرار للوضع القائم كما هو. ثانياً: إعلان واضح وصریح من الجانب الفلسطيني بفشل المفاوضات الحالية مع ما يمثله ذلك من حاجة إلى تغيير جذري في السياسة المتبعة حالياً. هذا يتطلب تغييراً واضحاً في المرجعيات التفاوضية للمرحلة القادمة، ويتطلب ذلك حشد الدعم الشعبي والعربي والدولي للموقف الفلسطيني ومحاولة عمل تقييم شامل للموقف وللمفاوضات والبدء بإعداد خطط وبدائل للمرحلة القادمة .

من الواضح أن الفلسطينيين لا يستطيعون ولا يريدون القبول بالخيار الأول وهو خيار الوضع القائم أو السلام الاقتصادي، حيث سيتم استعراض مقتضيات السياسة الفلسطينية بخصوص هذا الخيار لاحقاً. أما في المجموعة الثانية فيمكن قراءة الحالة الناشئة عن طريق استطلاع البدائل الموجودة في هذه الحالة، والتي سيتم توصيفها تبعاً لاحتمالات وجودها وإمكانات الفلسطينيين للتأثير من خلالها:

أولاً: إعداد خطط واضحة بخصوص تدخل المجتمع الدولي وضمن ذلك طلب الاعتراف بفلسطين كدولة في المرحلة الأولى وطلب التدخل من قبل المؤسسات الدولية مثل: مجلس الأمن، الجمعية العمومية للأمم المتحدة، الاتحاد من أجل السلام، لجنة تطبيق الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، المحكمة

الدولية في لاهاي، المحكمة الجنائية الدولية، هذا بالإضافة إلى المنظمات الدولية الأخرى.

ثانياً: استخدام مدروس ومخطط له للمقاومة الشعبية للاحتلال الإسرائيلي وسياساته العنصرية، وهذا يتطلب امتداداً واسعاً جماهيرياً لحركة المقاومة مع أوسع مجالات التضامن الدولية. يجب هنا التركيز على القضايا المحورية والمفصلية. وهنا يمكن الاستفادة من دروس التاريخ التي تبشر الشعب الفلسطيني بإمكانية الانتصار في المواجهة مع الاحتلال في حال تعلّم من دروس التاريخ وبالأخص من الانتفاضة الأولى ١٩٨٧-١٩٩٣.

المقاومة الشعبية قد يلزمها استخدام أسلوب وفكر الحركات اللاعنافية، مثل دروس غاندي ومارتن لوثر كنج ومانديلا. عند الالتزام بالمقاومة الشعبية وربما اللاعنافية فإن الفلسطينيين سينجحون في نقل نقطة الصراع إلى مكان مألوف لديهم ومقبول لدى شعوب العالم الأخرى، وصعب للغاية في المواجهة من قبل الاحتلال والمستوطنين، بينما إذا انتقلنا إلى المواجهة العنيفة وبالأخص المسلحة فقد نصل إلى بعض النتائج الأولية الإيجابية، ولكن النتيجة ستكون حتمية في النهاية، إذ ستتفوق القوة العسكرية الإسرائيلية على التحرك الفلسطيني، حيث أن إسرائيل هي عبارة عن جيش له دولة وليس دولة لها جيش، فالعسكرة لأي تحرك جماهيري معناها الانجرار إلى ما تريده إسرائيل وما يضمن انتصارها في المعركة.

ثالثاً: إعادة تفعيل المؤسسات الوطنية الديمقراطية وقد تكون الانتخابات المحلية التي جرت مؤخراً (٢٠٢٠/١٠/٢٠) بداية لطريق إعادة القرار للشعب، بما يتضمن ذلك من توحيد للصف الفلسطيني الداخلي وإصلاحات ضرورية في بنية ودستور وقوانين السلطة الوطنية الفلسطينية. فظهور المؤسسات الديمقراطية والعملية الانتخابية التعددية والوحدة الوطنية بكافة أشكالها ومؤسساتها يشكل دعاماً أساسياً للموقف الفلسطيني ويعتبر من الضروريات لمواجهة المرحلة القادمة. قد نستطيع من خلال الديمقراطية إيجاد حلول للأزمة الفلسطينية الحالية والمتملة بالانقسام ما بين الضفة وغزة. والعالم سينظر باحترام شديد إلى ممارستنا للديمقراطية واحترامنا لحقوق الإنسان وسيادة القانون رغما عن الظرف الاحتلالي.

رابعاً: الدولة الفلسطينية قائمة الآن كشعب وتاريخ واعتراف دولي جزئي ومشئت، وموجودة على الأرض وتنتظر مكانها تحت الشمس. وكل ما هو متطلب من الفلسطينيين لتحقيق هذا الخيار هو استمرار صمود الفلسطيني على أرضه، استكمالاً لديمومة وجود الفلسطيني على أرضه منذ فجر التاريخ، وهو الفشل الأول والأخير للرواية الصهيونية باعتراف بني موريس كبير المؤرخين الجدد الإسرائيليين.

السيناريوهات المتوقعة:

السيناريو الأول: رضوخ إسرائيل وقبولها بتطوير وضع فلسطين في الامم المتحدة لدولة غير عضو، والبداة بالتعامل مع السلطة الفلسطينية القائمة كدولة تحت الاحتلال، وهذا غير وارد اصلا.

السيناريو الثاني: ان تقوم اسرائيل باستباق الحدث بسرعة، وشراء الموقف الفلسطيني بأوراق بين يديها مثل: وقف الاستيطان او التفاوض مرجعية واضحة ومتفق عليها مع تحديد سقف زمني، او تعديل اتفاقية باريس

والعمل على إنهاء الازمة المالية للسلطة الفلسطينية، وهذا الحل مستبعد أيضاً.

السيناريو الثالث : ان تقوم اسرائيل بمعاينة السلطة الفلسطينية وجعلها تدفع ثمن هذه الخطوة عن طريق القيام باجتياحات ووقف تحويلات الضرائب وقطع الكهرباء ومصادرة اراضي واسعة من الضفة وربما ضم هذه الاراضي الى اسرائيل ومحاصرة رموز السلطة السيادية وزعزعة هيبتها..

السيناريو الرابع: السماح لحركة حماس بالسيطرة على مؤسسات السلطة الفلسطينية في الضفة، والتهيئة لذلك من خلال استمرار وزيادة الازمة المالية، الامر الذي سيَجبر السلطة على تسريح العسكريين وعدم القدرة على دفع الرواتب للموظفين المدنيين، مما يمكن حماس من تولي المسؤولية الامنية والمالية. وقد تفضل اسرائيل هذا الحال لان معركة اسرائيل مع حماس اسهل لانها مصنفة على انها حركة ارهابية لدى الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي وغيرها من الدول، ومن السهل مهاجمتها او محاصرتها مع قبول دولي، ولان هناك ترتيبات شبه دائمة بين اسرائيل وسلطة حماس في قطاع غزة اثبتت قدرتها على الاستمرار ومواجهة الضغوط من قبل الحركات الاخرى وهذا أمر مستبعد بالنظر إلى علاقة إسرائيل بحماس والجهاد الإسلامي، خصوصاً بعد حرب غزة الأخيرة وإطلاق الصواريخ على تل أبيب والقدس.

السيناريو الخامس: استمرار الوضع الحالي على ما هو عليه دون تغيير وهذا هو الخيار المرجح لما ستفعله اسرائيل، ذلك لان هذا السيناريو هو الاكثر منطقية والاقبل خسارة بحيث لا يحصل الفلسطينيون على اية مكاسب وبالمقابل لن يكون هناك اية ازمة مع اسرائيل وايضا على المستوى الدولي تبقى صورة اسرائيل ايجابية، ولن تضطر اسرائيل الى عقد أي اتفاقيات مع حركة حماس بخصوص الضفة الغربية، التي تحتوي نصف مليون مستوطن اسرائيلي، كما انها لا تفضل ان يحكم نفس الكيان السياسي الضفة وغزة معا، بحيث يتم توحيدهما سياسيا بعد ان تم فصلهما بالانقسام.

الخيارات السياسية الممكنة والمتوقعة حسب نظرية اللعبة (Game Theory):

يمكن النظر إلى الخيارات السياسية المتاحة للسلطة الفلسطينية وللموقف الفلسطيني عموماً على أنه محصلة لموازن القوى والضغوط الداخلية والخارجية، وبهذا لا يكون الوضع الفلسطيني مميّزاً أو منفرداً. ويمكن القول أن اعتراف الأمم المتحدة بدولة فلسطين كدولة غير عضو يتطلب آليات جديدة في التعامل مع الوضع الاقليمي والدولي وبالأساس حل القضايا العالقة داخلياً، مثل قضية الانقسام.

هذا التحليل يتطلب إذاً استخدام تقنيات وأدوات حديثة في تحديد الموقف الفلسطيني وتحديد أفضلية الخيارات المتاحة. فإذا رتبنا الخيارات والبدائل المتاحة أو المتوقعة وقمنا بإعطاء أوزان مختلفة لهذه البدائل وفق إمكانية حدوثها، سنخرج بما يلي:

أ. (التعاون) احتمال أن تتعاون إسرائيل مع الفلسطينيين في توجيههم إلى الأمم المتحدة، بحيث تقبل من حيث المبدأ فكرة أن تصبح فلسطين دولة غير عضو في الأمم المتحدة، مع كل ما يتضمنه ذلك التغيير من تبعات. الآن وبعد انتهاء التصويت في الأمم المتحدة وقبول فلسطين كدولة مراقبة، نستنتج أن هذا الاحتمال كان غير متوقع وغير محتمل.

ب. (العقاب) احتمال أن تقرر إسرائيل معاينة السلطة والفلسطينيين تحت الاحتلال بسبب توجيههم إلى الأمم

المتحدة، حيث قد تقوم إسرائيل باستغلال الفرصة لضم أكبر قدر ممكن من الأراضي الفلسطينية والمضي قدماً في مسألة تهويد مدينة القدس وحجز تحويلات الضرائب وبالتالي عدم قدرة السلطة على دفع الرواتب، وغيرها من الإجراءات العقابية وهو الاحتمال الأرجح.

ج. (اللامبالاة) الاحتمال الذي من المتوقع فيه أن تقرر إسرائيل إهمال التحرك الفلسطيني وعدم التعاون مع السلطة الفلسطينية في ذات الوقت. وهنا قد يكون انهيار السلطة أحد النتائج المترتبة على استمرار استنزاف السلطة مالياً، وعدم المضي قدماً في المفاوضات السلمية الرامية إلى إنهاء الاحتلال وهو احتمال غير مستبعد.

د. (عملية السلام) هذا الاحتمال هو تمثيل للحالة التي تتفق فيها إسرائيل مع السلطة وتستمر تحويلات الضرائب ولا تعرقل الإجراءات على الساحة الدولية لأنها ربما لن تستطيع ذلك، وفي نفس الوقت تستمر السلطة في موقفها الداعي إلى تطبيق القانون الدولي ووقف الاستيطان وإيجاد مرجعية للمفاوضات تنتهي بالاستقلال لدولة فلسطين. وهذا الاحتمال غير وارد في الحقيقة.

إن التقييم الحالي المسترشد بموازن القوى المختلفة بشكل كبير لصالح إسرائيل، لا يعطي مجالاً لتحرك كبير على الساحة الدولية دون النظر إلى العواقب المحتملة لهذا التحرك على الساحة الداخلية للسلطة الوطنية الفلسطينية التي تعاني مجمل تبعات الانقسام وإجراءات الاحتلال وتوسع المستوطنات. لهذا قمنا بإعطاء الخيار ب (العقاب) الاحتمال الأكبر بين الخيارات والبدائل.

هذه الورقة إذ أتت في حالة من المواجهة الكاملة بين السلطة وإسرائيل نتيجة للموقف الفلسطيني الذي يطالب بتطبيق القانون الدولي والذهاب إلى الأمم المتحدة، إذ أن الإعلان عن الاعتراف بدولة فلسطين كدولة غير عضو في الأمم المتحدة هو مؤشر للمرحلة الجديدة من مراحل النضال الفلسطيني. لا بد للفلسطينيين إن أرادوا البناء على هذه الخطوة أن يقوموا بمبادرات جدية من أجل الوحدة الوطنية وإنهاء الانقسام وبهذا تكتمل الحلقات الثلاث للإنجازات الفلسطينية.

الهوامش:

Edward Said: Peace and its discontents, Essays on Palestine in the Middle East Peace Process, Vintage Books, A Division of Random House, Inc. New York, 1994. And

حل الدولتين وحل الدولة الواحدة: صحيفة الوطن القطرية، ٢٠١٢/١٠/٣، وكالة قدس نت للأنباء.

. سومانترا بوز: أراض متنازع عليها: الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، ٢٠٠٩. ص ٢٤٤-٢٤٥.

. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية: الاقتصاد الفلسطيني الذي مزقته الحرب: العونة والتنمية وتكوين الدولة، أمانة الاونكتاد ووحدة تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني. ص ١٢-١٥.

. ستيفن والت، جون ميرشامر: اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، لبنان، ٢٠٠٧، ص ٤٩٢-٤٩٣.

. إدوارد سعيد: «أوسلو ٢»: سلام بلا أرض، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٩٥، ص ٦٢-٦٣.

. آلان غريش: نهاية نظام إقليميّ: ما ستغيره اليقظة العربية، لوموند ديپلوماتيك ٨ آذار ٢٠١١- العدد ٤٢، ص ٦.